لبنان: يجب تقييد اختصاص المحاكم العسكرية وضمان الحق في محاكمة عادلة أمامها

28 أيار/ مايو 2018

حثت اللجنة الدولية للحقوقيين، في مذكرة نُشرت اليوم، السلطات اللبنانية على إدخال إصلاحات قانونية شاملة لضمان استقلال وحياد المحاكم العسكرية وتقييد اختصاصها حصرا على العسكريين في قضايا الانتهاكات المزعومة لقواعد الانضباط العسكري.

وأضافت اللجنة أنه ينبغي على لبنان نقل اختصاص المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية العادية بالنسبة لجميع القضايا التي تشمل المدنيين، والقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم غير العسكرية التي يرتكبها أفراد قوات الأمن والقوات المسلحة.

وأشار سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، إلى أنه "للمحاكم العسكرية اللبنانية تاريخ طويل في محاكمة المدنيين، بمن فيهم الافراد الذين يوجهون انتقادات للحكومة والمؤسسات العسكرية، من خلال محاكمات لا تمتثل إلى المعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة". وأضاف أنه "على السلطات اللبنانية أن تحظر اختصاص المحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين، حتى في الحالات التي يكون فيها الضحية فردًا عسكريًا، وان تحظر اختصاصها بمحاكمة جميع الأشخاص دون 18 عامًا دون أي استثناء" .

كما دعت اللجنة الدولية للحقوقيين إلى إدخال إصلاحات قانونية ومؤسسية بهدف ضمان استقلال وحياد المحاكم العسكرية ونزاهة إجراءاتها، بما في ذلك من خلال ضمان أن يتم اختيار القضاة العسكريين وتعيينهم ونقلهم وتقييم أدائهم على أسس شفافة وبموجب إجراءات ومعايير موضوعية، وضمان أن لا يتم أي إجراء تأديبي ضدهم الا وفقًا لمعايير محددة بدقة، ولإجراءات تكون مراعية لجميع الضمانات القانونية.

وقد صاغت اللجنة الدولية للحقوقيين في المذكرة عددًا من التوصيات حول تعديل قانون القضاء العسكري من أجل تعزيز ضمانات الإجراءات القانونية، بما في ذلك من خلال ضمان ان تكون احكام المحاكم العسكرية معللة، وضمان حق الأفراد المدانين من قبل المحاكم العسكرية في استئناف الاحكام الصادرة ضدهم أمام المحاكم المدنية العادية، وان يكون الطعن شاملا للإدانة والعقاب ومبنيا على أدلة كافية وعلى القانون.

واختتم بنعربية حديثه قائلاً: "إن الحد من اختصاص المحاكم العسكرية وتعزيز استقلالها وحيادها ونزاهة الإجراءات المتبعة أمامها أمر ذي أهمية ليس فقط من أجل ضمان استقلال القضاء، بل أيضاً من أجل استعادة ثقة الجمهور وإيمانه بنزاهة النظام القضائي اللبناني ككل".

للمزيد من المعلومات الرجاء التواصل مع رُلى عاصي، المستشارة القانونية للجنة الدولية للحقوقيين في لبنان، على البريد الالكتروني: assi.rola@icj.org أو على الهاتف: 0096170821670